

تغييرات شملت الحكومة والقضاء وهيئة كبار العلماء ومؤسسة النقد وتشكيل الشورى.. وامرأة في منصب وزاري رفيع

الملك عبد الله بن عبد العزيز: قرارات سعودية تاريخية

العيسى: التنفيذ التام، سركر على التنفيذ الشوري للنظام القضائي • خوجة: التنفيذ التام، الافتتاح على العالم وافاق جديدة للإعلام

الرياض، «الشرق الأوسط»

البنات، والشيخ الدكتور محمد العيسى وزيراً للعدل، والدكتور عبد الله الربيعية وزيراً للصحة، والدكتور عبد العزيز خوجة، وزيراً للإعلام والثقافة.

وسمى أحد الأوامر الملكية، الشيخ عبد الرحمن الكلية رئيساً للمحكمة العليا، فيما تم ضمن سلسلة إصلاحات القطاع القضائي وتفعيل آلية العمل في نظام القضاء وديوان المظالم الجديدين، تعيين 9 أعضاء من القضاة في المحكمة العليا بدرجة رئيس محكمة استئناف.

وشملت التعديلات، تعيين 3 من كبار العلماء كمستشارين في الديوان الملكي، هـم: الشيخ عبد الله بن منيع، الشيخ عبد الله المطلق، الشيخ عبد المحسن العبيكان، مع استمرار المطلق في موقعه كمضو متفرغ في اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء، المتفرغ من هيئة كبار العلماء التي عين الدكتور فهد الماجد أميناً عاماً لها. وتعيين الشيخ عبد العزيز بن حميد الحمين رئيساً عاماً لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمرتبة وزير. وفيما قال الدكتور عبد العزيز خوجة وزير الإعلام لـ «الشرق الأوسط» بعد تعيينه أنه عازم على المضي بالإعلام السعودي إلى آفاق جديدة أكثر انفتاحاً على العالم، ومعملاً

عدهه للصحافيين والإعلاميين بأنه سيظل يعتبر نفسه زميلاً لهم، لا يوصد باباً ولا يخلق هاتفة في وجههم أبداً. أكد الشيخ الدكتور محمد العيسى وزير العدل الجديد لـ «الشرق الأوسط» أن تركيزه في الفترة المقبلة يتمحور حول التنفيذ الشوري للنظام القضائي، بالإضافة إلى اقتناص الفرص المتاحة، خاصة بعد تخصيص 7 مليارات ريال لتطوير مرفق القضاء، فيما قالت نورة الفايز نائب وزير التربية والتعليم لـ «الشرق الأوسط»: سنعمل على التطوير دون المساس بالثوابت.

أجرى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، تعديلات تاريخية واسعة، طالت مناصب حكومية، وذلك بتعيين 4 وزراء جدد.

وأعاد التعديلات تشكيل مجلس الشورى، ومرفق القضاء، وتعيين رئيس جديد للمجلس الأعلى للقضاء، وآخر للمحكمة العليا، وثالث لرئاسة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وتضمنت التعديلات تعيين رئيس جديد لمجلس الشورى وإعادة تشكيل المجلس، كأول تشكيل له في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز الذي تولى مقاليد الحكم في الأول من أغسطس (آب) 2005، إذ شمل التشكيل دخول 81 عضواً جديداً، واستمر 69 آخرين في مواقعهم، مشكلين 150 عضواً إجمالي أعضاء المجلس في دورته الخامسة، وطالت هيئة كبار العلماء، سلسلة التعديلات التي أعلن عنها أمس، حيث تم توسيع دائرة أعضاء المجلس إلى 20 عضواً يمثلون كافة المذاهب السنية، يرأسهم مفتي عام السعودية.

وتضمنت القرارات تعيين امرأة في منصب حكومي رفيع، إذ أمر الملك عبد الله بتعيين نورة الفايز، نائبا لوزير التربية والتعليم لتعليم البنات، بالمرتبة الممتازة. كما تم تعيين د. محمد الجاسر محافظاً لمؤسسة النقد العربي السعودي، وتعيين رئيس جديد لهيئة حقوق الإنسان الحكومية، هو الدكتور بندر العبيان، وأصدر الملك عبد الله، أوامر بتعيين د. صالح بن حميد رئيساً لمجلس القضاء الأعلى، والأمير فيصل بن عبد الله بن محمد آل سعود وزيراً للتربية والتعليم مع نائب له هو فيصل بن معمر، بمساعدة من خالد السبيتي، والذي عين نائماً للوزير لتعليم البنات، ونورة الفايز نائبا للوزير لتعليم



الملك عبد الله بن عبد العزيز (أب)